دور المجتمع المدني في إنجاح الإصلاح السياسي:
محاربة الفساد مثلا

أ. علي حرودي
قسم الاجتماع
جامعة سطيف

ملخص:
تسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة على تساؤلات محددة أو بالتدقيق إثارة قضايا مترابطة تدور أولا حول : دور المجتمع المدني في صيانة الديمقراطية التي تبدو غير محصنة ضد أشكال الفساد وثانيا حول مصير هذا النظام في مواجهة هذه الآفة السرطانية الأخذة في التأسيس والمهددة بنسف حظوظ كل إصلاح وفق التالي:

مقدمة

أولا: في تحديد مفهوم المجتمع المدني

ثانيا: الإصلاح السياسي والديمقراطي

ثالثا: عن الفساد عموما والفساد السياسي خصوصا

رابعا: دور المجتمع المدني: مقترحات ورهانات

خاتمة.

مقدمة:

تعتبر أية جهود للإصلاح السياسي مسارا أعرجا إذا ما تم إطلاقها في غياب أو تغييب للاعب أساسي في تجسيدها والمتمثل في نواة للمجتمع المدني تشم بالحيوية والاستقلالية بالنظر إلى أن الديمقراطية هي ترجمة لأسلوب الحكم يشارك فيه الشعب في إعداد السياسات العامة وتخضع من خلاله الدولة للمساءلة على قراراتها وتصرفاتها.

وتبدو هذه الشرطية السياسية مستندة إلى أهمية المجتمع المدني في الرفع من مستوى المشاركة والتأثير في اتخاذ القرار المتعلق بالشأن العام وضمان شفافية ثم مراقبة السلطة السياسية والإدارية الركائز التي تقوم عليها المنظومة الديمقراطية وتقاس بموجبها، ولا تكاد

تنفصل في ذلك على ما أضحى يعرف اليوم بمعايير الحكم الراشد أو الصالح الذي يحتكم إلى مدى تكامل الأدوار بين مكونات المجتمع الأساسية والمعبرين عن انشغالاته وتطلعاته على شتى الصعد من جهة والسلطات العمومية من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي تجد نفسها أمام اختبار الانفتاح على هذه القوى والسماح لها بالمساهمة في صياغة وتنفيذ ومتابعة الخيارات المطروحة.

هذا البعد التشاركي الرامي إلى تعزيز مساعي الديمقراطية والقبول الاجتماعي يتطلب موازاة مع ذلك، إعطاء المزيد من المسؤولية للمواطنين وتجنيدهم الواعي من أجل أن يكونوا صمام الأمان ضد كل الممارسات المشبوهة في حال استئثار أعوان الدولة بكافة مفاصل عملية صنع السياسات واحتكارها التام لها، واللجوء من ثم إلى الشفافية ويقظة هذا المواطن لرفع النقاب عن التحركات المريبة لرجال السياسة وقوى الفساد والعمل على الحد من هدر المال العام وعقلنة توزيعه وتشديد المراقبة من خلال الجهد المتواصل لإزالة مختلف مناطق الظل التي تترعرع في كنفها سلوكات الانتفاع الشخصي واستغلال المنصب والنفوذ لمصالح ضيقة، بما من شأنه يسهم بصورة ملموسة في التصدي لأخطار الفساد على المؤسسات وعلى الإصلاح السياسي تحديدا.

وعلى هذا الأساس،فان هذه الورقة تسعى إلى محاولة الإجابة على تساؤلات محددة أو بالتدقيق إثارة قضايا مترابطة تدور أولا حول : دور المجتمع المدني في صيانة الديمقراطية التي تبدو غير محصنة ضد أشكال الفساد وثانيا حول مصير هذا النظام في مواجهة هذه الآفة السرطانية الأخذة في التأسيس والمهددة بنسف حظوظ كل إصلاح

<u>أولا :في مفهوم المجتمع المدني</u>

مع أن نشأة مفهوم المجتمع المدني كانت في أوربا وتحليلاته الأولى جاءت بفضل إسهامات ادم فرغ سون ثم بعد ذلك هيجل وماركس وانجليز وغرا مشي،إلا أنه انتقل إلى المجتمع العربي شيئا فشيئا بصورة محتشمة ومتباينة ارتبطت بخصوصيات كل منطقة على حدا،إلا أنها تشترك في كون مؤسسات المجتمع ما زالت محدودة في أدوارها وتأثيرها وقاصرة في أداء مهامها، لجملة من الاكراهات الداخلية والخارجية.

ولا بد من الإشارة إلى أن ازدهار المجتمع المدني في الوطن العربي اصطدم بعوائق متعددة تعود إلى عوامل مرتبطة ببنية المجتمع وعلاقاته التي تبقى ممزوجة برواسب تقليدية

مؤثرة وقادرة على التغلغل في أي نمط من أنماط مسعى تحديث المجتمع وبالتالي صعوبة إرساء أشكال جديدة معبرة عن هيكلة وإعادة هيكلة هذا المجتمع حتى وان كانت هذه الهيكلة تتميز بالديناميكية والثراء في حالات عديد منها (الجزائر،المغرب،الكويت، مصر...) وهذا في مقابل ضيق الوعي لدى الشرائح الواسعة بضرورة تكفلها المنظم والمؤطر بقضاياها ومشاكلها.

وهناك عامل آخر يعيق تنمية المجتمع المدني في المنطقة يشكل نقطة التقاء آراء العديد من الباحثين المشتغلين بهذه المسألة يتمثل بعلاقة الدولة بالمجتمع أو بالمواطن وهي العلاقة التي كثيرا ما توصف بأنها مهتزة ومعتلة، بحيث أن الطرفين يفتقدان لروح الثقة فيما بينهما إذ أنه وحتى في الحالات التي تعترف فيها الدولة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني فإنها تبادر بوضع القوانين والقيود الإدارية ما يمكنها من مراقبة حركة المؤسسات والحد من نشاطها مما يؤثر سلبا فيها.

وقد أدت هذه العلاقة إلى انحصار نشوء المجتمع وتطوره وإلى تعميق اختلال التوازن الاجتماعي الذي يقلل من حدة الاضطرابات والتوترات ويقي المواطن من مختلف صور التعسف والمساس بالكرامة السلطوي وهذا يرجع مرة أخرى طابع الدولة التحديثية في الوطن العربي التي تعاني " خللا رئيسيا يطال علاقتها بالجسم الشعبي والسياسي عامة، وهذا الخلل متأت مما يمكن تسميته بعلاقة التخارج والانفصال بين الدولة والمجتمع الأهلي وما نتج عن ذلك من توجس وارتياب متبادل بين نخبة الحكم بالأدوات العنفية الأمنية والعسكرية وجهاز بيروقراطية ضارب ممزوجة بايدولوجيا استعلائية واحتقارية للشعب وعموم المجتمع الذي بدوره يقابل نخبة الحكم بقدر غير قليل من التوجس وعدم الثقة مع ما يطبع ذلك غالبا من علاقة تظاهرية ونفاقية في إبداء الولاء والطاعة [1] ".

وعلى هذا،فان الأقطار العربية التي عرفت مرحلة التحديث القوي والمكثف شهدت تمشيا مع ذلك نوعا من الانفصال بين الدولة والمجتمع ككل ومع المجتمع المدني بالذات وذلك بسبب عملية " الفراغ والتجويف الهائل التي خلفتها عملية التحديث الفوقي المشوه. فقد عملت الدولة التحديثية على تقوية نواتها الصلبة ومد أذرعها الاستحواذية وأعينها الرقابية إلى

[1]– رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة تحرير علي خليفة الكواري – مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 2005 ص 97.

مختلف مناحي الجسم السياسي توازيا مع تفكيك مختلف الروابط والعصائب التقليدية التي كانت على سلبياتها توفر ملاذا وحماية للمجتمع من شرور التسلط السياسي.

وهكذا وجد المجتمع نفسه،كما عدد من الأفراد المبعثرين والمنفصلين بعضهم عن بعض مقابل دولة شديدة المركزة والجبروت. فقد انخرطت الدولة التحديثية في تفكيك مختلف الروابط الأهلية لصالح الفردية المتذررة من دون أن تتيح المجال أمام تشكل روابط مدنية حديثة تشد الأفراد بعضهم إلى بعض وتسد الفراغ الذي خلفته الهياكل التقليدية المغيبة [2] ".

فالوصاية والوكالة التي فرضتها الدولة العربية على المجتمع الذي ترى بأنه_ قاصر على التكفل بأموره هي إذن من العوامل التي ساهمت أيضا في عدم فتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني بأن تنمو وتتقوى لهيكلة مختلف الشرائح والفئات في كافة المستويات والسماح لها بالمشاركة في صنع القرار ومتابعته وترسيخ الديمقراطية ببعدها الشعبي الحقيقي، وذلك موازاة مع حالة الفراغ التي أوجدتها هذه الدولة من حولها وهي الحالة التي تخدمها كما لا تخدم المجتمع بدوره.

وبرغم هذه العوائق التي تحول دون وجود مجتمع مدني بإمكانه أن يشكل فضاء لترسيخ الرأي والتعبير،فان البلدان العربية لا تخل من مؤسسات وأطر تدخل تحت نطاق المجتمع المدني بل أنها تعرف تناميا محسوسا وتكاد تغطي مختلف نشاطات المواطن إلا أن ما ينقصها يظل دائما مرتبط بالاستقلالية التي هي أهم معيار تقاس به هذه المؤسسات وعليه تتوقف درجة حيويتها،بحيث بينت تجربة المجتمع المدني في الوطن العربي " عدم فعالية هذه المؤسسات لأنها كانت دوما تحت تأثير السلطة السياسية الحاكمة أو أن السلطة الحاكمة كانت وراء إنشاء هذا التنظيم أو ذاك،وأصبحت هذه التنظيمات وسيلة للتعبئة لصالح السلطة عند ما يطلب منها ذلك في نفس الوقت أصبحت أداة للترقية الاجتماعية وبلوغ بعض المناصب السياسية نتيجة للخدمة التي تقدمها أو يقدمها بعض الأشخاص المنتمين إليها [3]".

---

[2] – رفيق عبد السلام بوشلاكة،مصدر سابق ص 99.

[3] – دبلة عبد العالي وعلى الطراح،العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني في العنف والمجتمع، مداخل معرفية (دبلة عبد العالي وجابر عبد الناصر المحرران) أعمال الملتقى الدولي جامعة بسكرة – مطبعة دار الهدى الجزائر 2004 ص 511

بعد أن تمت الإشارة إلى وضع المجتمع المدني المتراوح بين الغياب والتغييب في حالة الأقطار العربية.نعمد للمرور غالى محاولة تحديد مفهوم المجتمع المدني وفق المبادئ والأسس المشتركة التي وصل إليها هذا تطور هذا المفهوم في المرحلة الراهنة وتبنيه من قبل معظم الباحثين وأغلبية المؤسسات الدولية العاملة في الحقول ذات الصلة والتي توصى في سياق التحولات المتعلقة ببرامج الإصلاح الجاري تنفيذها هنا وهناك بضرورة الحد من هيمنة الدولة على النواحي الاقتصادية الاجتماعية الإدارية السياسية وغيرها وإعطاء المجتمع المدني فضاء أرحب وعدم تقييده وتفويضه لكي يساهم بفعالية في الخطط التنموية والرفع من مستوى المشاركة الشعبية فيها.

وقد أخذت محددات المجتمع المدني تتسع مع مرور الوقت بحيث أنه إذا كان يشير من الناحية المبدئية إلى كل أنماط المنظمات الاجتماعية خارج الدائرة الحكومية أو السياسية للدولة كساطة ولمؤسساتها الرسمية، فان مفهومه عرف امتدادات متعددة تناسبت مع درجة انفتاح المجتمعات وتحررها الذاتي ومدى تشعب الحياة وتخصصها وتعقدها هذا التوسع والاستقلال الذاتي الذي يحيلنا إلى نمو قدرة المجتمع على إدارة الكثير من القضايا بشكل مستقل عن الدولة ومؤسساتها.

فالمجتمع المدني هو " مجال واسع وفسيح للعمل الإداري الحر والتنافس السلمي واحترام إرادة الآخرين للتعبير عن أرائهم وتصوراتهم في جميع القضايا التي تهم المجتمع سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا وهذا كله في إطار تنظيمات معينة هدفها خدمة الصالح العام والحيلولة دون بروز الفوضى والإخلال بتنظيم المجتمع ومؤسساته [4] ".

ويستخدم المفهوم للإشارة إلى جمعيات الدولة الحديثة والمجموعات القائمة على المواطنة وحرية الانتساب عملا على تحقيق مصلحة مشتركة. ويجمع الباحثون على أن منظمات المجتمع المدني التي ينظم المجتمع حولها طوعا تشتمل " الجمعيات،النقابات العالمية،المنظمات غير الحكومية،المجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية والمؤسسات الخيرية وجمعيات رجا الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والمجموعات المعنية بالبيئة والجمعيات المهنية والمؤسسات الاكادمية ومراكز البحوث ومنابر الإعلام. كما تشمل أيضا

[4]– دبلة عبد العالي و علي الطراح – مصدر سابق ص 511

الأحزاب السياسية وإن كانت الأحزاب تجمع بين الانتماء غالى المجتمع المدني والانتماء إلى جهاز الدولة إذا كانت ممثلة في البرلمان [5].

وعلى العموم،فإننا نعتقد بأن مجمل التعاريف التي حددت مفهوم المجتمع المدني استطاعت أن تحصر أهم مقاييسه وشروطه على اختلافها في بعض العناصر،ونحن بدورنا نرى بان التعريف المتساوق مع محددات هذا البحث المستلهم،مما تم التذكير به وغيره والذي يحتكم إلى دور هذا المجتمع في صيانة الديمقراطية من خلال محاربة الفساد يمكن تحديده في تلك: المؤسسات التي ينتمي إليها مواطنون أحرار ومسؤولون والبعيدة عن دائرة الحكومة والساعية لخدمة الصالح العام والقادرة على التأثير في السياسات العامة ومراقبتها (تشريعيا وتنفيذيا) والتي تعمل على إدانة التحركات المشبوهة لرجال السياسة ورفع النقاب عنها وقوفا في وجه الفساد ودفاعا عن الديمقراطية..

وبطبيعة الحال فان هذا التحديد الأولي يتطلب سلفا وجود حلقات أخرى ضرورية منها ما يعرف بالرأي العام،وسائل إعلام مستقلة وتعددية تنافس حزبي وفصل بين السلطات.

ثانيا:الإصلاح السياسي والديمقراطي

سنركز في هذا المحور على تحديد مفهوم الديمقراطية السياسية باعتبارها جوهر وهدف كل إصلاح كما أنها تركز في أساسها إلى إشراك المواطنين بصفة فعلية في الحكم على اختلاف مستوياته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتوجب الشارة هنا كذلك إلى ظروف الممارسة السياسية على الصعيد العربي بحيث يلاحظ من خلال التجربة في المنطقة أن هناك سيرورة لنزع السياسة من المجتمع عوض العمل على الرفع من مستوى المواطنين سياسيا حتى لا نقوا تسييسه والوصول بهم إلى مرحلة تسمح لهم بالاندماج في نموذج مجتمع تؤطره ساحة سياسية تعددية عقلانية حقيقية.

فقد أكدت التجربة العربية خلال العقود ما بعد الكولونيالية أنه " عندما تخفض السياسة من المستوى العام إلى المستوى الخاص المكتفي بذاته الطبقي والجهوري والحزبي الضيق والطائفي وتلك هي الحال في ظل الدولة التسلطية العربية يكون المجتمع قد كف عن إنتاج السياسة وتكون عملية تهميشية قد بلغت مداها من خلال تذرر المجتمع[6]".

---

[5] – حسن كريم – مفهوم الحكم الصالح – المستقبل العربي السنة 27 العدد309 نوفمبر 2004 ص 42.

[6] – محمد المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي – مطبعة اتحاد الكتاب العرب دمشق 1997 ص 825.

وعلى هذا،فان السلطة في الديمقراطية تكون في أعلاها منوطة بالمواطنين وهم مصدر هذه السلطة ولا مجال للحديث عن الديمقراطية في ظل غياب الاعتماد على هذا المصدر الذي يمارس المنتخبين سلطاتهم باسمه ولأجله وهي السلطات التي يفوضها إياهم لاستعمالها في خدمة المصلحة العامة انطلاقا من المؤسسات التي يتواجدون بها. وإذا تفحصنا تعريف واحد للديمقراطية وهو ذلك الذي وضعته منظمة " دار الحرية " [7] سنة 1998،فأننا سنجد مرتكزا ته الثلاثة تعتمد بشكل واضح على دور المواطن ومسؤوليته في إرساء مبادئ الديمقراطية وترسيخها.

وتتمثل هذه المرتكزات في الحقوق السياسية وهي تشير إلى مدى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار صناع القرار وفي التأثير في القرارات السياسية،يكون وضع الحقوق السياسية حيز التنفيذ أكثر فعالية إذا ما تم ذلك بواسطة المجتمعات المدنية. ففي هذه المجتمعات يلتقي المواطنون لتقييم قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومناقشتها ليبنوا أمة – دولة يكون لها بعض الهوية الوطنية الحقوق المدنية يحتاج الناس غالى حرية التعبير لينشئوا مجتمعات مدنية. فالحريات المدنية توفر لهم الفرصة لتطوير الأفكار والتعبير عنها بالاستقلال عن آراء الدولة. الضوابط والموازين المؤسسة تشير هذه الضوابط والموازين والى حماية الحقوق إزاء الأعمال الكيفية التي يمكن أن تصدر عن الدولة. فالمواطنون في النظام الديمقراطي يختارون قادتهم ويحتفظون بالقدرة على ضبط صلاحيات هؤلاء القادة مؤسساتيا.

هذه العناصر من هذا المفهوم وغيرها في مفاهيم أخرى الديمقراطية تؤكد على مكانة المجتمع المدني في هذا النظام وموقفه المحوري كمقياس أساسي للحكم على درجة العمل بمحددات الديمقراطية في دولة معينة سواء من ناحية المشاركة في صياغة السياسات أو من ناحية محاسبة الدولة..

وتتبع مبررات الاستنجاد بالديمقراطية في هذا المقام،إلى كونها حتى وإن كانت ليست محصنة تماما ضد أشكال الفساد ولا تعتمد على الأدوات القمعية مثلما قد نجده في الأنظمة التسلطية، فإنها تعتبر أفضل سلاح لتجنيد المواطنين ضد آفة الفساد إذا ما كانت لديهم درجة مقبولة من الوعي بطابعها الخطير..

[7] – حسن كريم – مصدر سابق ص 52

ثالثا: عن الفساد عموما والفساد السياسي خصوصا

انتقل الاهتمام بالبحث في ظاهرة الفساد بالى حقل علم الاجتماع بصورة لافتة بعد ما كان مقتصرا شيئا على حقول القانون،الاقتصاد والعلوم السياسية موازاة مع تركيز المؤسسات الدولية العاملة في قضايا التنمية والاعمار جهودها على هذا الصعيد أيضا.

وبصفة عامة،فان تعريف الفساد حسب البنك العالمي هو " استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحو شخصية [8] ". ويمكن أن نقول بان الفساد هو تحويل لفائدة مصالح خاصة، نفوذ مرتبط بموقع معين في السلطة،وبطبيعة الحال فان الظروف القوانين والتدابير تختلف من بلد لبلد ومن مرحلة لمرحلة أخرى.

ولكن في أي مكان ودائما،" فان بعض السلوكات تعتبر من قبل الرأي العام،سلوكات فساد،في حين أن الخطر يبدأ بالفعل مع تأسيس هذه السلوكات. وإذا اقتنع الرأي العام بان الفساد وصل إلى حد يشوه اللعبة السياسية والاقتصادية، ويسمح بشراء المشرع، كما يسيء للعدالة،فان قواعد القانون هنا ستفقد شرعيتها [9] ".

أما الفساد السياسي فيمكن القول بأنه أعتبر لفترة طويلة كمرض لصيق بمراحل باثولوجية ولكنها انتقالية تسبق عموما بروز الديمقراطية. وبحسب هذه النظرة،فان الفساد ينمو خاصة عند المرور من مجتمع تقليدي إلى نظام عصري يبدو فيه التمييز بين الدائرة العامة والمجال الخاص واضحا بحيث أن هذه الظاهرة سترتبط " بانفتاح الحقل السياسي، في غياب أحزاب ذات هيكلة ضعيفة لتقوم بدور الوساطة بين المواطنين والدولة،وبتحضر مكثف وبنزوح ريفي يضع في كتلة كبيرة من متمدنين جدد دون معالم بدواليب معقدة لإدارة بعيدة وكذا بتنمية متسارعة لوسائل عصرية للإنتاج تلحق كل شيء بقوانين السوق وأخيرا بالسحق الثقافي العنيف الذي يزيد من غموض أنظمة وقيم ذات طبيعة مخالفة ومتنازعة في كثير من الأحيان [10] ".

---

[8] – داود خير الله،الفساد كظاهرة عالمية و آليات ضبطها المستقبل العربي السنة27، العدد 309 نوفمبر 2004 ص67.

– [9]ROBERT KLITGAAD – QUE FAIRE – COURRIER DE L'UNESCO – JUIN 1996.

– [10]DONATELLA DELLA PORTA – LE LOUP DANS LA DEMOCRATIE IBID PAGE 18.

وفي البلاد العربية ارتبط الفساد حسب ما يذكر المديني ارتباطا عضويا بظهور الدولة التسلطية العربية التي تمارس الاحتكار الأعمى والفعال لمصادر الثروة والقوة للنخبة الحاكمة فيها سواء كانت هذه النخبة عائلة أو حزب شمولي مهيمن أو طائفة أدعت لنفسها أنها حاملة راية العصرنة السياسية والعلمانية آو الاثنين معا، أو عسكرية، حيث أن الفساد شديد اللصوق بغياب كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين،وهو يعكس مدى غياب المؤسسات السياتسية الفاعلة للدولة كإحدى مرتكزات الديمقراطية وهو يعني الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي الذي يقود إلى مراكمة الثروات والانتقال السريع من الفقر إلى الثراء ومن عمل إلى آخر من جانب الفئات الحاكمة وبواطنها.

وإذا أردنا أن نعطي مثالا توضيحيا لبعض أشكال الممارسات المسيئة للديمقراطية، فإننا نلجأ إلى وظيفة واحدة من وظائف الأحزاب بحيث سنلاحظ أنه إذا كانت هذه الأحزاب تنتقي مرشحيها القادرين على إقناع المواطنين بنفعية برامجهم وقابليتها للتنفيذ على أن تكون الامتيازات التي يحصلون عليها فيما بعد رمزية أكثر، وطبعا هذا يحصل في نظام ديمقراطي حقيقي، أما في النظام الفاسد، فالوضع يختلف، بحيث أن اختيار الأحزاب يقع على الأفراد الأكثر قدرة على التفاوض حول الصفقات المشبوهة التي تسمح لهم بجني الموال توجه لجيوبهم.

وبالتالي فان السيرة السياسية ينظر لها هنا كوسيلة سريعة للارتقاء الاجتماعي خاصة أنه يلاحظ تلاقي مريب ومتنامي بين الأوساط السياسية وأوساط الأعمال، ومن هنا أيضا نرى كيف تزدهر تجارة الوسطاء الذين لا ينتمون لا إلى الطبقة السياسية ولا لأوساط الأعمال وهم بالتالي يحسون براحة أكثر لآجل خرق قواعد العمل العادية لهذه الدائرة وتلك.

فبالمناسبة لهؤلاء الأشخاص،فان ما يتحصلون عليه من الحياة السياسية هو بالضرورة غامضا وماديا، أما نشاطهم،فانه ينحصر أساسا في التدخل لأجل تشجيع الاتصال والتفاوض بين مختلف فاعلي عقد الفساد،على أن تكون عملية التبادل هي المعلومات التي يفترض بأنها سرية والتي تكون مصدر الصفقات غير المشروعة [11].

رابعا : دور المجتمع المدني، مقترحات ورهانات

---

[11] –*DONATELLA DELLA PORTA – LE LOUP DANS LA DEMOCRATIE – COURRIER DE L'UNESCO – JUIN 1996 P 20*

مع تنامي برامج محاربة الفساد وتنوعها عبر مختلف أنحاء العالم واتساع دائرة اهتمام الحكومات بهذه المسألة، موازاة مع وضع المؤسسات الدولية شروط وتدابير ينصح الاعتماد عليها لتنفيذ وصفات التعديل الهيكلي ودفع مسار الإصلاح على رأس أبجديتها، ازدادت قياسا على ذلك أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها من أجل الإسهام في هذه الجهود والعمل على تقدم الديمقراطية من خلال الرفع من درجات المشاركة والشفافية وبالتالي التوجه إلى قلع جذور الفساد أو الحد انتشاره.

وفي هذا الصدد، لم تحد الدول العربية عن هذه السيرورة بحيث أن معظمها شرع في تجسيد برامج إصلاح سياسي تباينت نتائجه حتى الآن وبقي يراوح مكانه من وجهة نظر الانتقال بالمجتمع العربي إلى الديمقراطية فعلية، بحيث ما زال ينظر بشيء من الريبة إلى منطلقاته لدى العديد من الشرائح ويعاب عليه تقصيره في إشراك المواطنين حقيقة في هذا الانتقال حتى يكونوا الفاعل الأساسي فيه، من هنا، فإن الأمر يدعو إلى ضرورة إيلاء المجتمع المدني المكانة اللائقة به في تحقيق النقلة النوعية المنشودة على أن يلعب هذا المجتمع من جهته أدواره بصورة فعالة.

وعملا على ضمان مساهمة ناجعة لمؤسسات المجتمع المدني في مثل هذه المساعي السياسية التنموية، يمكن إدراج بعض المقترحات التي شأنها تلمس طريق النهوض بها إلى جانب ميكانزمات وتحركات أخرى لا تقل أهمية قد تسمح بمشاركة أكبر لهذه المؤسسات في البناء الديمقراطي ودرء المخاطر التي تتهدده وعلى رأسها الفساد وذلك اعتبارا للإمكانات والمهارات التي توفرها مثل هذه المنظمات وما تنطوي عليه من قيم ومبادئ. وتتمثل هذه المقترحات في:

- العمل أن تعمد هذه المؤسسات على الرفع من مستوى الثقافة الديمقراطية داخلها وإشاعة روح الحوار والنقاش في صفوفها وأن تطبق على نفسها بدورها عناصر التداول والانتخاب الدوري وعدم الاستئثار بالمناصب وكذا التحلي بالشفافية في جميع شؤونها وبالأخص في الجانب المالي وإخضاع أعضائها للمساءلة وضمان استقلاليتها ماليا وإداريا،
- التمتع بقدرات حقيقية وميدانية لتجنيد المواطنين وتأطيرهم للمساهمة في أشغال ذات منفعة عمومية، والتقدم للتعاون مع الأجهزة الحكومية بوعي ومسؤولية في البرامج التنموية.

- السعي لترسيخ قيم التعدد والتنوع والتنافس ضمن هذه المؤسسات حتى تكون قاعدة لساحة سياسية تعددية عقلانية.
- نشر القيم البناءة والأخلاق الحميدة في ثناياها وحث أعضائها على التحلي بالنزاهة من خلال سن مواثيق شرف وقوانين سير داخلي يلتزم بها الأعضاء ويعملون على إشاعتها في فضاءات أخرى مثلما تقوم به منظمة الشفافية الدولية التي توصي المواطنين المسؤولين بوضع ميثاق سير يلتزمون بموجب بعدم دفع أو قبول عمولات ولا أن يكونوا طرفا في صفقات مشبوهة، وفي حالة تسجيل إشاعات عن وجود فساد، فإن الموقعين يلتزمون بدراسة الخلل وإنذار الرأي العام من أجل الضغط لتغيير الموقف.
- المساهمة في تكوين وتشكيل رأي عام واعي وقوي من شأنه التأثير على وجهة الأمور وتغييرها بمجرد إعلامه وإنذاره بخطورة الإخلال المسجل وهذا يتطلب أيضا الدعوة لوجود صحافة حرة مستقلة وتعددية.
- العمل على كسر قانون الصمت لدى المواطنين الذين يخشون من التنديد والجهر بالخروقات والسلوكات المشبوهة ومساعدتهم على ذلك وتحسسيهم بأنهم طرف في مسألة وقف هذه السلوكات.
- مساندة الهيئات الرسمية وغير رسمية العاملة على محاربة الفساد والسعي لتغيير قواعد اللعبة، على غرار ما هو جاري اليوم بمناسبة بروز مشروع تأسيس منظمة عربية لمحاربة الفساد والإعلان عن منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
- رصد الفساد السياسي والممارسات التي تشوه اللعبة الساسية خاصة ما تعلق بمحاولات الزيف في المواعيد الانتخابية وإختيار المرشحين وكسب الأصوات وانتقاء البرامج، حتى لا تتحول الساحة الديمقراطية المزيفة لمطية للثراء الشخصي وعرقلة الإصلاح.

خاتمة :

هذه بعض المقترحات الأولية ذات الصلة بأية مساعي لدفع المجتمع المدني وجعله شريكا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ورقما فاعلا في الوقوف في وجه مختلف أشكال الفساد التي تهدد المنظومة الديمقراطية.

وذلك يتطلب في المقابل توفر إرادة سياسية حقيقية لتقوية مؤسسات المجتمع وتمكينها من أداء أدوارها الحيوية في التعبير عن انشغالات المواطنين وتطلعاتهم في كنف الحرية والاستقلالية حتى تكون الأرضية الصلبة لإزدهار قيم الديمقراطية والنزاهة والمساءلة.

المراجع

1 – إسماعيل نوري الربيعي وآخرون: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، تحرير علي خليفة الكواري – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .2005

2 – العنف والمجتمع – مداخل معرفية (دبلجة عبد العالي وجابر عبد الناصر المحرران) أعمال الملتقى الدولي – جامعة بسكرة – مطبعة دار الهدى– الجزائر .2004

3 – محمد المديني – المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي – مطبعة اتحاد الكتاب العرب – دمشق 1997.

4 – مجلة المستقبل العربي – السنة 27 العدد 309 نوفمبر 2004.

5- Cornier de l'UNESCO – juin 1996